

اختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر باستخدام نماذج

شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990-2016

Tester la relation entre l'inflation et le déficit budgétaire en Algérie à l'aide des modèles VAR sur la période 1990-2016

د. أسماء مخاليف - د. طارق خاطر² - د. لحسن دردوري³

1 - جامعة باتنة 1 - Mekh.asma@gmail.com

2 - جامعة باتنة 1 - tarekxh07@yahoo.fr

3 - جامعة بسكرة - lahcene_dardouri@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/04/26 تاريخ القبول: 2019/06/11 تاريخ النشر: 2020/01/12

ملخص:

يعد استقرار معدل التضخم وتحقيق فائض في الموازنة العامة من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن استقرار اقتصاد البلد، وقد استقطبت العلاقة بين هذين المتغيرين اهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين في محاولة لتفسير اتجاه العلاقة بينهما وفهم طبيعة العوامل المحددة لهما. لذلك يحاول هذا البحث معرفة طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2016 باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وقد اوضحت نتائج هذه الدراسة ان هناك علاقة تفاعلية في اتجاهين بين المتغيرين.

كلمات مفتاحية: التضخم، عجز الموازنة، الاقتصاد الجزائري، نموذج VAR.

تصنيفات JEL: C51, E31, H62

Résumé:

La stabilité du taux d'inflation moyen et la réalisation d'un excédent dans le budget général sont considérées des plus importants indicateurs économiques et monétaires qui reflètent la stabilité de l'économie du pays. Et la question de la relation entre ces deux variables a été toujours au centre d'intérêt des différents chercheurs économiques qui tentent d'expliquer et d'interpréter l'aboutissement de cette relation et de comprendre la nature des facteurs qui la régissent.

A cet effet, notre travail tente de déterminer la nature de cette relation dans l'économie algérienne durant la période 1990 - 2016 en utilisant le modèle Vectorial AutoRegressive VAR.

Les résultats de cette étude ont montré qu'il existe une relation interactive dans deux directions entre ces deux variables.

Keywords: inflation, déficit budgétaire, économie algérienne, modèle VAR.

Jel Classification Codes: C51, E31, H62

1. مقدمة:

يعتبر التضخم وعجز الموازنة من بين الظواهر الاقتصادية التي تولد عنها نقاشا وجدلا كبيرا بين مختلف النظريات الاقتصادية، حيث استحوذ كلاهما على اهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين الذين حاولوا تفسير هذين الظاهرتين، والبحث في أهم العوامل التي تقف وراء تفاقم معدلاتها باعتبارهما من الاختلالات التي تحول دون تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي مؤكدين على وجود علاقة تفاعلية بين هذين المتغيرين. والجزائر كغيرها من عديد الدول التي عرف اقتصادها مدا تضخميا متزايدا منذ الاستقلال رغم اختلاف الانظمة الاقتصادية المتبعة، بالإضافة الى ارتفاع عجز موازنتها خاصة في السنوات الاخيرة نتيجة تراجع اسعار النفط في

الاسواق العالمية، الامر الذي انعكس بالسلب على الاقتصاد الجزائري فأصبح يعاني من اختلالات حادة على المستوى الكلي.

وفي هذا السياق العام حاولنا بحث الإشكالية التالية : ماهي طبيعة العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة في الجزائر؟
الاسئلة الفرعية : للإجابة على الاشكالية الرئيسية تمت تجزئتها إلى الاسئلة الفرعية التالية :

- ما هو واقع كل من التضخم وعجز الموازنة في الجزائر؟
 - هل يمكن اعتبار عرض النقود بمثابة المتغير الحاسم في تفسير العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة في الاقتصاد الوطني؟
 - ماهي النماذج الاقتصادية والقياسية المفسرة للعلاقة بين التضخم وعجز الموازنة والتي يمكن أن تتطابق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري؟
- فرضيات البحث:** على ضوء الإشكالية الرئيسية تبرز عدة فرضيات يمكن صياغتها على النحو التالي :

- يعتبر التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية مركبة ناتجة عن تفاعل عوامل داخلية واخرى خارجية ، ومجموعة من الاختلالات الهيكلية؛
- يرتبط رصيد الموازنة العامة في الجزائر ب الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية والتي تتوقف على أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- يعتبر عرض النقود المتغير الوحيد المفسر للعلاقة بين التضخم وعجز الموازنة في الجزائر؛

حدود البحث: سيتم التركيز على تطور معدلات التضخم ورصيد الموازنة العامة في الجزائر وأهم العوامل المسببة لهما خلال المراحل الأساسية لتطور هذا الاقتصاد، لذ تم تحديد فترة الدراسة منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2016 قصد الاثمام بجوانب الموضوع خلال فترة اقتصاد السوق.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دليل لطبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، لقياس آثار حصيلة تفاعل السياسات المستهدفة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق فائض في الموازنة.

المنهج المستخدم: قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية ولفهم أفضل وأدق سيتم التقيد بقواعد المنهج العلمي الاستقرائي لاختبار العلاقة بين معدل التضخم وعجز الموازنة بالاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي ممثلة في نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.

2. الجانب المفاهيمي العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة: على الرغم من اتفاق الدراسات الاقتصادية حول وجود علاقة بين التضخم وعجز الموازنة، إلا أنه لا يوجد إجماع كامل بين نتائج هذه الدراسات التي اختلفت آرائها بشأن اتجاه هذه العلاقة، حيث ترى بعض الدراسات أن لعجز الموازنة تأثير واضح على معدلات التضخم، في حين ترى دراسات أخرى أن لمعدلات التضخم دور في تحديد عجز الموازنة، أما البعض الآخر فيرى أن تعقد هذه العلاقة يعتمد على طبيعة واختلاف الانظمة الاقتصادية. وعليه سنحاول في البداية تحليل العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، حسب ما أشارت إليه النظريات الاقتصادية ووفقا لما تحدده من اتجاه لهذه العلاقات.

وتواجه العديد من الدول النامية عجزا في موازنتها العامة مما يدفعها الى البحث عن ادوات وسياسات لمعالجتها، ومن بين هذه الأدوات نجد الاصدار النقدي الذي تلجأ إليه الدولة لتمويل العجز في ميزانيتها، خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي لها والحصول على الايرادات الكافية، وبالتالي يترتب عن ذلك ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة عرض النقد، حيث ان زيادة معدلات التضخم ستؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بما يفوق الايرادات الحكومية فيظهر عجز في الموازنة العامة، والذي يدفع بالحكومة الى

إصدار المزيد من النقود مما يترتب عنه ارتفاع الأسعار، فتظهر بذلك الحلقة المفرغة بين التضخم وعجز الموازنة. (أحمد حسن الهيتي وآخرون، 2010، ص 9-10)

وفي الدراسات الاقتصادية نجد أن هناك اتجاهين لتفسير العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة، حيث اعتبر العديد من الاقتصاديين أن عجز الموازنة له آثار تضخمية مستنديين في ذلك على النظرية الكينزية للدخل والاستخدام والفائدة، بينما يرى البعض الآخر أن العلاقة تتجه من التضخم إلى عجز الموازنة ولذلك قدم كل من (Sargent & Wallace 1981, 1985) في دراستيهما مقارنة بين وجهتي النظر المالية والنقدية كآلاتي: (عقيل شاكر الشرع، 2014، ص 3-4)

- في وجهة النظر المالية تتخذ السلطة المالية التدابير اللازمة لتمويل العجز في الموازنة دون الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل، ويتم هذا التمويل عن طريق الإصدار النقدي الذي يعني زيادة في الكتلة النقدية التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

- أما حسب وجهة نظر النقديين فيتم تمويل العجز عن طريق الدين العام، وبما أن التضخم يخفض من القيمة الحقيقية للأوراق المالية للدين العام، فإن الجمهور سيتقبل الزيادة في التضخم حين يكون هناك عجز مرتفع بسبب السلوك السلبي للعامة تجاه الزيادة في العبء المالي، وزيادة التضخم غير المتوقع يعكس الضريبة التضخمية، إضافة إلى ذلك يعكس عجز الموازنة الذي يمثل الطلب الكلي الإضافي المحفز لزيادة معدل التضخم.

وإذا كان تمويل العجز بواسطة اقتراض الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من البنك المركزي، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض النقد، ويرى النقديون أن آثار تمويل العجز عن طريق خلق نقود جديدة تعتمد على مستوى التشغيل ومعدل نمو عرض النقد، ففي المدى القصير عندما يعمل الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل فإن عجز الموازنة العامة الذي تم تمويله بواسطة زيادة

عرض النقد وما يترتب عنه من انخفاض في اسعار الفائدة سيكون له اثر توسعي بالغ الاهمية في الناتج والدخل الكليين، أما في المدى الطويل وعند بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل، فإن نمو كمية النقد بما يفوق معدل نمو الناتج الحقيقي سيؤدي الى تفاقم معدلات التضخم. (هاشم محمد عبد الله العركوب، 2006، ص 103)

وعليه فان عجز الموازنة العامة يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وعندما تفوق هذه الزيادة الناتج الكلي الحقيقي او العرض الكلي، فإنها ستخلق فجوة تضخمية تسمى فجوة الطلب وهي الفجوة التي يستند اليها الكينزيون في تفسيرهم للتضخم، في حين يرى النقديون ان مصدر فائض الطلب يعود الى عوامل نقدية تتولد نتيجة افراط السلطات النقدية في خلق النقود بشكل يفوق حجم العرض الحقيقي للسلع والخدمات، مما ينجم عنه فائض في الطلب يدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.

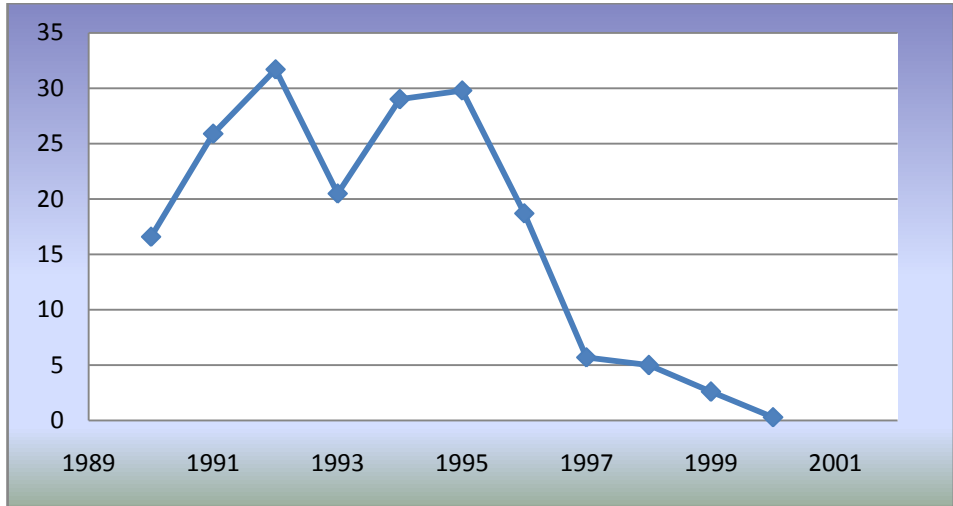
أما المدرسة الهيكلية فهي ترى أن اختلال الأوضاع المالية لموازنة الدولة تعد من بين الاختلالات الهيكلية المولدة للضغوط التضخمية، خاصة حالة العجز في الموازنة الذي يعتبر طبيعة مالية ملازمة للدول النامية، بالإضافة الى طرق معالجة هذا العجز والتي غالبا ما تكون في شكل وسائل نقدية كالاقتراض أو الاصدار النقدي، كما ترى هذه النظرية بأن ارتفاع حصيللة الدولة من الايرادات العامة سيؤدي الى زيادة انفاقها وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض ايراداتها قد لا تؤدي الى انخفاض نفقاتها بنفس النسبة. (هاشم محمد عبد الله العركوب، 2006، ص 103)

3. الجانب التحليلي، تطور معدل التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر:

1.3. تطور معدل التضخم: لقد عرف الرقم القياسي السنوي لأسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 ارتفاعا متواسلا، مما يدل على أن المستهلك يدفع أسعار أكثر في كل سنة للحصول على مقتنياته اليومية نتيجة التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، ويمكن تقسيم هذه الفترة الى مرحلتين:

المرحلة الأولى (1990-2000): تميزت بالاتجاه نحو إرساء قواعد السوق الحر، وما ميزه من تحرير للأسعار وعقد برنامج التعديل الهيكلي، وخصوصة المؤسسات، ويمكن توضيح تطور معدل التضخم خلال هذه المرحلة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2000



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

<http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>.

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن معدلات التضخم في الجزائر قد شهدت مستويات مرتفعة جدا خلال الفترة (1990-1995) مقارنة بما كانت عليه سنة 1989، حيث أخذت في الارتفاع من 9,3% سنة 1989 إلى 25,9% سنة 1991، وهو أقصى قيمة لها خلال الفترة، وذلك تزامنا مع تسارع عملية تحرير الأسعار

منذ 1989 والتي ترتب عنها تحرير 85% من الأسعار، بالإضافة الى التخفيض الكبير في قيمة الدينار الجزائري لمواجهة تدهور معدلات التبادل التجاري، وما ترتب عنه من ارتفاع أسعار السلع المستوردة. (Boutaleb Kouider, 2013,) (pp 287-288).

وقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 24,6 % مما يشير إلى أن السياسات النقدية قد أخفقت في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، والأسباب في ذلك تعود إلى التوسع في الإصدار النقدي الذي كان يمول عجز الميزانية، وانتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار خاصة ابتداء من سنة 1992، بالإضافة إلى تزايد حدة عمليات تحرير الأسعار بداية من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، كما كان لتخفيض قيمة الدينار بـ 21,02% في 1994 دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادته التضخم. (احمد سلامي, 2015, ص33)

وبعد استقرار الأوضاع الاقتصادية بدأ معدل التضخم في الانخفاض منذ سنة 1996، وبلغ سنة 1997 5,7% ثم استمر في الانخفاض الى غاية سنة 2000 نتيجة الإصلاحات المتبعة، حيث قدر بـ 0,3% وهو يعد أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، مما يدل على قدرته التحكم في الائتمان وامتصاص السيولة النقدية الزائدة، بالإضافة إلى إجراءات الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من سياسة تقشفية وتعديل الأسعار، وتخفيض عجز الموازنة العامة الى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، وكذا البحث عن أساليب أخرى للتمويل بدل الإصدار النقدي المفرط ومنه التحكم في مستويات الاسعار. (محمد كريم قروفي, 2014, ص 272)

- المرحلة الثانية 2001-2016: تميزت هذه المرحلة بارتفاع أسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية مريحة، مكنت من التخلص من عبء المديونية

والتحكم التدريجي في ظاهرة التضخم بواسطة سياسة نقدية أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة، ويمكن تتبع تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 2001-2016.



المصدر: من اعداد الباح ثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات

<http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) ان معدل التضخم لم يستمر في الانخفاض، إذ سرعان ما عاد للارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4,2%، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 22,3% بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، الذي يقتضي مزيد من الانفاق العمومي الذي ينتظر منه ارتفاع معدل التضخم، الذي سجل بعد ذلك انخفاضا سنة 2002، حيث بلغ 1,4%، ثم عاد للارتفاع إلى 4,3% سنة 2003 و4% سنة 2004 نتيجة ارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور، إضافة الى ضعف الانتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، ثم عاد معدل التضخم إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1,4%، وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو

الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة. (ريحان الشريف، هوام لمياء، 2014، ص 233)

وفي سنة 2007 وصل معدل التضخم إلى 3,7% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار السلع المستوردة خصوصا الزراعية منها بسبب ارتفاع الأسعار عالميا في هذا العام، بالإضافة إلى ارتفاع الرواتب والأجور دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، وارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 21,5% ومعدل فائض السيولة المصرفية إلى 74,47%، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية (رايس فضيل، 2013، ص 204)، وقد عاد معدل التضخم للارتفاع أيضا في عام 2008 حيث وصل إلى 4,9% لنفس الأسباب التي أدت إلى ارتفاعه سنة 2007 (Banque d'Algérie, rapport 2008, p 42)، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات وما ترتب عن الأزمة المالية لسنة 2008 التي صدرت للجزائر تضخما من الخارج من خلال ارتفاع أسعار عوامل الانتاج والمواد الاستهلاكية في السوق العالمية تبعاً لارتفاع أسعار البترول.

وفي سنة 2009 بلغ معدل التضخم 5,7% بسبب تضخم أسعار المواد الغذائية الطازجة وارتفاع معدلات التضخم المستوردة منذ 2008، حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار مما أثر على الواردات الجزائرية كون أن الاتحاد الاوروبي هو الشريك الأول للجزائر. وفي سنة 2010 تراجع معدل التضخم إلى 3,9% نتيجة الانخفاض النسبي في أسعار المنتجات الطازجة. (علي لزعر، فضيل رايس، 2014، ص 195)

وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال الفترة 2000-2010 كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية الأساسية المستوردة والتوسع الكبير في الكتلة النقدية وارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، حيث ساهمت هذه

العوامل في إحداث التضخم بالنسب التالية: 31%، 62% و 7% على التوالي (banque d'Algérie, Rapport 2010, p 151). بالإضافة إلى تأثير الأسعار الخارجية والارتفاعات المتتالية في أسعار المحروقات وعلاقتها بارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

أما في سنة 2011 فقد بقي معدل التضخم ثابتا نوعا ما حيث وصل إلى 4%، كما تميزت أسعار المستهلك بارتفاع بنسبة 4,5% ما بين 2010 و 2011 مؤدية بذلك الى زيادته معدل التضخم بـ 0,6% (ONS, 2012, p 9)، ومن العوامل المحددة للتضخم في هذه السنة نجد: (banque d'Algérie, rapport 2011, p 32)

- الارتفاع الكبير في الكتلة النقدية؛

- الزيادة الكبيرة في الأجور وما تبعها من ارتفاع الطلب وارتفاع تكاليف الانتاج، مقابل انخفاض إنتاجية العوامل؛

- انخفاض تنافسية الأسواق واحتكار القلة بالنسبة لإعادة بيع المنتجات الفلاحية المستوردة؛

- ارتفاع مرونة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وانتقال التضخم المرتفع من الدول المصدرة.

وفي سنة 2012 تفاقم معدل التضخم ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا لل عشرية أين قدر بـ 8,89% أي ارتفع بنسبة 4,37% خلال هذه السنة، وتكمن أهم محددات التضخم خلال سنة 2012 زيادة الكتلة النقدية والتي ساهت في التضخم بنسبة 84%، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67% كم توسط خلال الفترة 2001-2012)، وبدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا ويقدر بـ 2% مقابل 7% في سنة 2011، هذا ولا تزال المحددات الأخرى المرتبطة باختلالات

الأسواق قائمة، نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق والمنافسة.
(Banque d'Algérie, rapport 2012, pp 35-36)

ومن جهة أخرى فإن الرفع المعتبر للأجور مقارنة بما كان عليه في سنة 2011، قدر ترتب عنه صدمة جديدة للطلب والتي أدت الى ارتفاع في الأسعار، بسبب عدم مرونة العرض على المدى القصير للعديد من المواد الاستهلاكية (المواد الغذائية الطازجة والسلع الاستهلاكية الصناعية المنتجة محليا).

ونتيجة لارتفاع مستوى التضخم خلال سنة 2012 أدخل بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية منذ جانفي 2013 وهي استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل 1,5% بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية لامتصاص السيولة المستقره للمصارف ومن ثم تخفيض مستوى التضخم.

وفي سنة 2013 سجل معدل التضخم تراجعاً واسعاً وعرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالاً تتوافق مع الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض على المدى المتوسط في هذا المجال، حيث بلغ التضخم السنوي المتوسط في 2013 نسبة 3,26%، وهو أدنى معدل تعرفه الجزائر منذ 7 سنوات، ويرجع ذلك الى تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3,18%، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار الدولية السنوية المتوسطة للمنتجات الفلاحية المستوردة. (Banque d'Algérie, rapport 2013, p 26)

وواصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2,92%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في ظل الظروف المتميز بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول، مما يجعل الصعوبات المالية للجزائر أقل حدة، لكن خلال سنة 2015 عاد معدل التضخم للارتفاع من جديد مقارنة بما كان عليه سنتي 2013 و 2014، والذي يرجع أساساً إلى انحراف أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات و أسعار

السلع الغذائية المستوردة ، واستمر هذا التسارع في سنة 2016 ليبلغ 6,4% نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والسلع المعملية والخدمات.

2.3. تطور عجز الميزانية: تتميز نفقات الميزانية في الجزائر بأنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الضغوط التضخمية، حيث تلجأ الدولة لتغطية العجز المسجل في ميزانيتها إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر، كما كان عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه، دون أن يقابله أي إنتاج حقيقي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم، أو عن طريق الدين العمومي وفائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية في ظل عدم فعالية النظام الجبائي. ويوضح الجدول الموالي تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2016.

الجدول رقم (01): تطور رصيد الموازنة للجزائر خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دينار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الموازنة	16	36,8	108,1-	162,7-	89,1-	147,9-	100,5	81,5	101,4-
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الموازنة	11,1-	400,0	184,5	52,6	213,9	337,9	1030,6	1186,8	579,3
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة	935,3	570,3-	74-	63,5-	718,8-	66,6-	-1257,3	-2553,2	-2341,4

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات:

- Ons, Rétrospective Statistiques 1962 – 2011, p. 216.

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية 2002-2016.

يعتبر عجز الموازنة من العناصر الرئيسية لبرنامج التثبيت المتبع من طرف الدولة، ففي سنة 1993 وعشية امضاء الاتفاقية مع المؤسسات المالية الدولية، سجل العجز الموازني في الجزائر 6% بالنسبة إلى الناتج المحلي، ولكن بعد تنفيذ

اتفاقية ستاند باي (أفريل 1994-ماي 1995) تركز العجز عند 0,4% من الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك تجاوزت هذه النتائج توقعات الاتفاق، ثم انتقل عجز الموازنة من 162,7 مليار دينار إلى 81,5 مليار دينار بين 1993 و1997، حيث انخفض مؤشر عجز الموازنة سنة 1997 إلى 18,2% (باعتبار سنة 1993 كسنة أساس)، وهذا يرجع إلى الانخفاض النسبي للنفقات العامة إلى 450,6 مليار دينار وزيادة الإيرادات العامة إلى 419,5 مليار دينار. وتجدر الإشارة إلى أن الصرامة في تفسير سياسة الميزانية التي ميزت فترة تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي كان لها انعكاس عميق من الناحية النقدية بسبب الارتباط الوثيق بين المالية العامة (عجز الميزانية) والمجال النقدي (الاصدار النقدي). (Zemouri Messaoud, 2003, pp 39-40)

يتميز رصيد الموازنة العامة بالتذبذب بسبب عدم استقرار الإيرادات من الجباية البترولية جراء عدم ثبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ففي سنة 2003 كانت نسبة رصيد الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي مساوي 5,5% ثم ارتفعت إلى 13,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006، وبعد تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة المالية العالمية، أصبحت هذه النسبة سالبة حيث قدرت سنة 2009 بـ -5,4%، وفي سنة 2011 قدرت بـ -0,4%، أما سنة 2012 فارتفع العجز فيها بشكل كبير ليصل إلى -4,8% أي ما قيمته 718,8 مليار دينار جراء الارتفاع الكبير في الانفاق العام خاصة النفقات الجارية، ثم انخفض في سنة 2013 إلى -66,6 مليار دينار (أي -1,5% من الناتج المحلي) نتيجة انخفاض النفقات الجارية رغم ما رافقه من انخفاض في إيرادات الجباية البترولية، في حين سجل رصيد الموازنة في سنة 2014 عجزا قدره 7% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ارتفاع النفقات العامة وتراجع إيرادات الجباية

البتروولية. وفي سنة 2015 بلغ العجز الهوائي ذروته منذ سنة 2009 نتيج ؤ انخفاض إيرادات الجباية البتروولية بحوالي 30% عقب انخفاض يقارب 47% في متوسط سعر البترول، و عن ارتفاع معتبر في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز. وبفضل انخفاض ملموس في النفقات العمومية، خاصة نفقات التجهيز، وارتفاع الإيرادات خارج المحروقات، تراجع العجز الهوائي نوعا ما في سنة 2016 إلى 13,5% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل 15,3% في 2015. (بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، ص 69)

وعليه يتضح بأن رصد الموازنة العامة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البتروولية (بلغت 7,68% و 82% من الإيرادات الكلية سنتي 2010 و 2011)، وذلك لانعدام إيرادات بدئية دائمة مما يجعل الموازنة العامة عرضة للهزات الخطيرة لانخفاض أسعار البترول رغم العديد من الإصلاحات التي قامت بها الدولة ، والتي من بينها انشاء صندوق ضبط الموارد كجزء من قانون المالية التكميلي لعام 2000 الذي يهدف الى امتصاص الفائض من موارد الميزانية، إذ يمول هذا الصندوق عن طريق إيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن الفرق بين السعر المرجعي للنفط والسعر المتوسط الفعلي (-11 Elyas Salah, Yagoub Mohamed, 12 mars 2013, p 9)، وبالتالي فهو يعتبر وسيلة تستخدمها الحكومة للتصرف تجاه الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول وتحققها لفوائض مالية من أجل التسبب بالحكم للموارد النفطية وتوجيهها لمواجهة أي انخفاض في أسعار النفط، ومن ثم فهو يعتبر كأداة لتحقيق الاستقرار في نفقات الميزانية ومعدلات التضخم، لما يحققه من إيرادات لتمويل النفقات العامة للميزانية دون اللجوء لعملية الاصدار النقدي التي تعتبر عاملا مهما في دعم الضغوط التضخمية.

4. الجانب التطبيقي، اختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة

في الجزائر: سيتم خلال هذا الجزء محاولة بناء نموذج قياسي كخطوة أولية لمعرفة طبيعة العلاقة التفاعلية بين التضخم وعجز الموازنة في الجزائر، مما يسمح بإعطاء تقييم موضوعي للقوى المسببة لهما.

4. 1. إختيار متغيرات النموذج: تعتبر عملية اختيار المتغيرات المؤثرة في

الظاهرة المدروسة جد هامة في تحديد جودة النموذج، وقد تم الانطلاق من النظرية الاقتصادية ومن واقع الاقتصاد الجزائري، بهدف تحديد المتغيرات والتي تمكن من الوصول إلى نتائج جيدة بالنسبة للتفسير الاقتصادي والاحصائي معا، وهذه المتغيرات هي: الرقم القياسي لاسعار المستهلك ipc ، عجز الموازنة SB ، الكتلة النقدية $M2$ ، معدل النمو الاقتصادي TC

أ - دراسة استقرار السلاسل الزمنية: تستوجب المعالجة القياسية استقرار المتغيرات المدروسة (Magali Jaoul, 2005, p 3)، لذلك نقوم بدراسة استقرار السلاسل الزمنية من حيث (مركبة الاتجاه العام، مركبة الدورات الاقتصادية)، بالاعتماد على اختبارات ديكي فولر البسيط (DF) وديكي فولر الموسع (ADF) وقبل القيام بتطبيق استراتيجيات ديكي فولر يجب تعيين درجة التأخير (P) لتحديد المعاملات المعنية لدالة الارتباطات الجزئية لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى، والنتائج محددة في الجدول رقم (1)، وبما أن لجميع السلاسل نفس درجة التأخير فيمكننا استخدام الاختبار (ADF) ويمكننا تلخيص نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية (ADF) لجميع السلاسل في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): نتائج الاختبارات لديكي فولر المطو (ADF) لجميع السلاسل

القرار	اختبار ADF						النموذج	
	4			5		6		
	1.233875	3.044052	-1.283392 (3.595026-)	3.134580	0.361638- (2.981038-)	5.859973 (-1.954414)	في المستوى	i
	0.441636	0.842004	-1.759099 (3.603202-)	1.913735	1.915359- (2.986225-)	-0.532270 (1.955020-)	الفرق الأول	
	2.748446-	2.007664	1.495032 (3.632896-)	0.848361-	-0.634677 (2.981038-)	1.176976- (1.959071-)	في المستوى	S
	1.768225-	1.407603	0.706108- (3.658446-)	1.024476-	0.511840 (3.020686-)	0.693301 (1.959071-)	الفرق الأول	
	1.746576-	1.249801	5.556149- (3.658446-)	1.157847-	4.926584- (3.020686-)	4.753060- (1.959071-)	الفرق الثاني	
	2.305536	1.061828-	1.584974- (3.603202-)	1.669686	1.006246 (2.986225-)	1.589572 (1.955020-)	في المستوى	M
	2.738421	0.940271-	3.536336- (3.612199-)	1.740633	2.178001- (2.991878-)	1.252645- (1.955681-)	الفرق الأول	
	0.772369-	0.978127	6.194270- (3.622033-)	0.674100	-6.276445 (-2.998064)	6.345326- (1.956406-)	الفرق الثاني	
	1.112724	1.559712	3.513104- (3.595026-)	2.851920	3.331397- (2.981038-)	0.613003- (1.955020-)	في المستوى	T

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

ب - اختبار التكامل المشترك: من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، يتضح أن جميع السلاسل ليست متكاملة من نفس الدرجة، وقد رأينا أنه من بين شروط وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، أن تكون من نفس درجة التكامل، ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في هذه الحالة، وبالتالي عدم وجود نموذج تصحيح الخطأ، وعليه سيتم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي مباشرة دون اجراء اختبار التكامل المشترك.

4. 2. تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR: الخطوة الأولى لتقدير

نموذج شعاع الانحدار الذاتي هي تحديد عدد تأخيرات، وذلك بالاعتماد على المعايير المختلفة المعروفة خاصة Schwarz (SC) و Akaike (AIC)، لاختيار درجات التأخير المثلى للنموذج.

أ - تحديد عدد التأخرات أو فتره تباطؤ (lag) لنموذج VAR(lag) : لتحديد عدد التأخرات (lag) لنموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR يمكننا الاعتماد على عدة معايير منها معيار أكايك Akaike (AIC)، معيار شوارتز Schwarz (SC)، معيار Hannan-Quinn (HQ)، ومعيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE). ويتم اختيار درجة التباطؤ المثلى الموافقة لأدنى قيمة للمعيار. أو أعلى قيمة بالنسبة لمعيار (LR)

الجدول رقم(3): نتائج اختبار درجة تباطؤ شعاع الانحدار الذاتي Var عند درجة تباطؤ lag مختلفة

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: IPC SB M2 PIBR

Exogenous variables: C

Date: 04/01/18 Time: 21:03

Sample: 1990 2016

Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-449.8240	NA	3.12e+11	37.81866	38.01501	37.87075
1	-342.9243	169.2578*	1.64e+08*	30.24369*	31.22541*	30.50414*
2	-329.2845	17.04983	2.28e+08	30.44037	32.20745	30.90918
3	-313.7671	14.22425	3.41e+08	30.48059	33.03304	31.15776

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews9

ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن درجة تباطؤ نموذج VAR هي الواحد (1).

ب- تقدير النموذج: يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير نموذج VAR¹، وفي بحثنا هذا سيتم التركيز على معادل تي كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعجز الموازنة، وبلاستعانة ببرنامج Eviews9 تحصلنا على ما يلي:

$$DIPC = 0.528 * DIPC(-1) + 0.00019 * DDSB(-1) - 0.0007 * DDM2(-1) - 66.11 * TC(-1) + 5.2927$$

$$Prob(F\text{-statistic}) = 0.027926$$

$$D.W = 1.771835$$

$$R^2 = 0.420741$$

• معادلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

تشير المعادلة أعلاه إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخره لكل من: عجز الموازنة، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، ويمكن ان نستنتج من ذلك ما يلي:

- معامل التحديد $R^2 = 0.420741$ مما يعني ان 42,05% من التغيرات في

الرقم القياسي لأسعار المستهلك مفسره بقيمه المتباطئة والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها الى عوامل أخرى لم يتم التطرق اليها.

- معنوية المعلمات مجتمعة اي ان المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لان قيمة احصائية فيشر المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث تبين أن قيمة P.value لـ F-statistic تقدر بـ 0.027، وبالتالي فان المعادلة المفسره للرقم القياسي لأسعار المستهلك مقبولة احصائيا.

- كما نلاحظ ان لنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي طبقا لإحصاء داربن واتسون (D.W) المقدرة بـ 1,77 وهي تنتمي الى مجال استقلال الاخطاء اي أن بواقي النموذج لا ترتبط فيما بينها.

¹: الملحق رقم (1)

- تظهر نتائج الاختبارات القياسية لبواقي نموذج VAR من حيث اختبار الارتباط السلسلي LM serial correlation، وكذا اختبار عدم ثبات التباين Heteroscedasticity و Breusch-Pagan-Godfre : واختبار التوزيع الطبيعي لـ Jarque-Bera في الملحق رقم (02) أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط السلسلي وتتمتع بخاصية ثبات التباين، وان توزيع بواقي النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا

وخلاصة القول أن ال نموذج مقبول إحصائيا وصالح لتفسير العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

التفسير الاقتصادي:

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك طرديا مع قيمته السابقة في الفترة (t-1)، بمرونة قدرها 0,52، مما يدل على أن ارتفاع المستوى العام للأسعار في السنة الحالية سينعكس على ارتفاعها في السنة المقبلة.

- كما يرتبط طرديا مع عجز الموازنة في الفترة (t-1) بمرونة قدرها 0.0001 ويمكن تفسير ذلك بالزيادة في الانفاق العام بما يفوق الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب دون أن تقابله زيادة في العرض فينتج عنه تضخم حدة الضغوط التضخمية.

- يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتباطا عكسيا مع الكتلة النقدية في الفترة (t-1) بمرونة قدرها 0,0007، وهو ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأن الإصدار النقدي سيوجه نحو مشاريع إنتاجية واستثمارية لزيادة العرض الكلي قصد مواجهة الطلب الكلي المتزايد فينخفض بذلك معدل التضخم.

- هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والرقم القياسي لأسعار المستهلك بمرونة قدرها 66,11 وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة

النتائج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات،
فينخفض بذلك معدل التضخم المترقب عن ارتفاع الطلب الكلي.

$$DDSB = 31.32 * DIPC(-1) - 0.59 * DDSB(-1) - 0.73 * DDM2(-1) + 756.99 * TC(-1) - 452.15$$

$$R^2 = 0.584711 \quad \text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.001552 \quad D.W = 2.502200$$

• معادلة عجز الموازنة:

تشير المعادلة أعلاه إلى رصيد الموازنة العامة بدلالة قيمه السابقة والقيم المؤخرة لكل من: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، ويمكن ان نستنتج من ذلك ما يلي:

- معامل التحديد $R^2 = 0.584711$ مما يعني ان 58,47% من التغيرات في رصيد الموازنة العامة مفسر ببقية المتباطئة والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية فيرجع تفسيرها الى عوامل أخرى لم يتم التطرق اليها.

- معنوية المعلمات مجتمعة اي ان المعنوية الكلية للنموذج مقبولة، لان قيمة احصائية فيشر المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند 5%، حيث تبين أن قيمة P.value لـ F-statistic تقدر بـ 0.001552، وبالتالي فان المعادلة المفسرة للرقم القياسي لأسعار المستهلك مقبولة احصائيا.

- بالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي في الأخطاء، فإننا نلاحظ ان لنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي طبقا لإحصاء داربين واتسون (D.W) والمقدر بـ 2,5، اي أن بواقي النموذج لا ترتبط فيما بينها.

- كما تظهر نتائج الاختبارات القياسية لبواقي نموذج VAR الموضحة في الملحق رقم (03) أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط السلسلي وتتنوع توزيعا طبيعيا، كما تتمتع بخاصية تجانس التباين.

وهو ما يدل على ان النموذج مقبول إحصائيا وصالح لتفسير العلاقة

الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

التفسير الاقتصادي:

- يرتبط عجز الموازنة طرديا مع الرقم القياسي لاسعار المستهلك بمرونة قدرها 31.32، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان ارتفاع معدل التضخم سيدفع بالسلطات الى زيادة الانفاق قصد زيادة الانتاج، مما يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية المتداولة التي تنعكس بالسلب على المستوى العام للاسعار فتؤدي الى ارتفاعها.
- يرتبط عجز الموازنة العامة في السنة t ارتباطا عكسيا مع قيمته في السنة $(t-1)$ حيث قدرت مرونته ب 0,59، أي أن ارتفاع هذا الرقم بنسبة 1% في السنة الحالية سيترتب عنه انخفاض يقدر ب 0,59 خلال السنة الموالية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن السياسات المتخذة للتقليل من عجز الموازنة ستظهر نتائجها في السنة الموالية.
- هناك علاقة عكسية بين الكتلة النقدية وعجز الموازنة بمرونة قدرها 0,73، ويمكن تفسير ذلك بان زيادة الاصدار النقدي سيوجه الى مشاريع انتاجية تعود بايرادات (مالية، صناعية، تجارية) على الدولة بما يفوق الانفاق العام فيتحقق فائض في الموازنة العامة.
- يتناسب النمو الاقتصادي طرديا مع عجز الموازنة العامة بمرونة قدرها 756,9، ويمكن تفسير ذلك بأن النمو الاقتصادي سيشجع على المزيد من الاستثمارات والتي تتطلب بدورها زيادة في الانفاق، وفي حالة عدم مراعاة ضبط الموازنة العامة سيزداد عجزها.

5. خاتمة:

يعد استقرار مستوى الأسعار وتحقيق فائض في الموازنة العامة من الركائز الأساسية لاستقرار النقدي والمالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، لذلك اهتمت هذه الدراسة ببحث ظاهرة التضخم المترجمة لتغيرات مستوى الأسعار، ومختلف التطورات في رصيد الموازنة العامة و فهم اهم العوامل المحددة له م في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2016، ومن ثم التركيز على العلاقة بينهما قصد تحديد طبيعة العلاقة الديناميكية بينهما و تجنب الاقتصاد المستويات غير المرغوبة منهما المعرقة لعمل العجلة الاقتصادية.

وقد بينت الدراسة ان المعدلات متفاوتة في مستوى التضخم ترجع إلى العديد من العوامل أهمها ارتفاع الإنفاق العام على مشاريع غير منتجة وتزايد العرض النقدي دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعرف بضعف انتاجيته، مما يعني زيادة الطلب دون أن تقابلها زيادة في العرض، الأمر الذي حتم اللجوء إلى الواردات لتغطية الطلب ، وبالتالي تؤثر هذه الحلقة المفرغة على الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته.

كما بينت الدراسة ان رصيد الموازنة العامة في الجزائر يتميز بالتذبذب بسبب عدم استقرار الإيرادات من الجباية البترولية جراء عدم ثبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك لانعدام إيرادات بدولة دائمة مما يجعل الموازنة العامة عرضة للهزات الخطيرة لانخفاض أسعار البترول رغم العديد من الإصلاحات التي قامت بها الدولة.

وبالاعتماد على نموذج VAR تبين أن معدل التضخم يمكن تفسيره بقيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: عجز الموازنة ، الكتلة النقدية ، النمو الاقتصادي، واتضح أن معظم النتائج المحصل عليها مطابقة للنظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الجزائري، حيث تبين من خلال النموذج أن هناك أثر إيجابي من عجز الموازنة على معدل التضخم، بالإضافة الى وجود علاقة عكسية بين

التضخم والناتج المحلي الاجمالي، إذ أن المتغيرات المدرجة تفسر 42,07 % من التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

كما تبين ان عجز الموازنة يمكن تفسيره بقيمه السابقة والقيم السابقة لكل من: التضخم ممثلا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي، حيث تبين أن هناك أثر إيجابي لمعدل التضخم على عجز الموازنة، كما تبين من خلال النموذج أن المتغيرات المدرجة تفسر 58,47 % من التغيرات في رصيد الموازنة العامة. وبالنسبة للفرضية القائلة بأن عرض النقود هو المتغير الحاسم في تفسير العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة في الاقتصاد الوطني فقد تبين عدم صحتها، حيث اتضح ان النمو الاقتصادي من بين المتغيرات المفسرة أيضا لهذه العلاقة.

تبعاً لنتائج هذه الدراسة فإننا نوصي متخذي القرار في الجزائر بما عادة النظر في سياسة الانفاق العام؛ من خلال العمل على إنشاء وتمويل المشروعات التنموية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع العادل للموارد الاقتصادية بين كافة القطاعات، بالإضافة إلى ضرورة الانتقال من مشاريع إنتاج وتصدير المواد الخام والمتمثلة في المحروقات إلى المشاريع الإنتاجية التي تساهم في العملية التنموية وتغطية الطلب الكلي، مع ضرورة العمل على تنويع مصادر التمويل اللازمة والتي تعتمد في الأساس على إيرادات الجباية البترولية، مما يجعل هذه السياسات مرتبطة بأسعار المحروقات وبالتالي توقفها في حالة انهيار هذه الأسعار.

6. قائمة المراجع:

1. احمد حسن الهيتي وآخرون، اثر تقلبات اسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الاردني والتركلي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، جامعة الموصل، العراق، العدد 3، 2010، ص، 9-10.
2. احمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ورقة، العدد 7، 2015، ص33.
3. هاشم محمد عبد الله العركوب، اثر متغيرات مالية ونقدية على التضخم دراسة لبلدان نامية مختارة مع اشارته الى العراق للفترة 1985-2000، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 16، العراق، 2006، ص، 103.
4. محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1999-2011، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 14، 2014، ص، 272.
5. علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، العدد الافتتاحي، بسكرة، 2014، ص. 195.
6. عقيل شاكر الشرع، اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 16، العراق، 2014، ص، 3-4.
7. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، مجلة بحوث اقتصادية، العددان: 61-62، 2013، ص. 204.
8. ربحان الشريف، هوام ليماء، دور مناخ الاستثمار في دعم و ترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، الدانمارك، العدد 14، 2014، ص، 233.
9. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2016، ص. 69.

-
10. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2008, p. 42.
 11. banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2011, mai 2012, p. 32.
 12. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2012, juillet 2013, p. 35-36.
 13. Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport 2013, p. 26.
 14. banque d'Algérie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, Rapport 2010, p. 151.
 15. Boutaleb Kouider, **politique des salaires, fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience Algérienne**, (Alger, office des publications universitaires, 2013), p. 287-288.
 16. Elyas Salah, Yagoub Mohamed, **Politique Budgétaire, Croissance Economique En Algérie:1998- 2013**, les communications du colloque international évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, Sétif, 11-12 mars 2013, p. 9.
 17. Magali Jaoul, **population et croissance en France après la seconde guerre**
 18. ONS, Collections Statistiques N° 171 .2012, p. 9
 19. Zemouri Messaoud, **La portée du succès du post-ajustement dans le cas de l'Algérie**, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°2 , 2003, p. 39-40.

7. الملاحق

الملحق رقم (1): نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 04/02/18 Time: 13:36

Sample (adjusted): 1993 2016

Included observations: 24 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DIPC	DDSB	DDM2	TC
DIPC(-1)	0.528326 (0.20695) [2.55296]	31.32263 (35.3169) [0.88690]	-18.44213 (26.4147) [-0.69818]	-0.001202 (0.00109) [-1.10240]
DDSB(-1)	0.000196 (0.00094) [0.20906]	-0.599298 (0.16005) [-3.74443]	0.244752 (0.11971) [2.04459]	-4.10E-06 (4.9E-06) [-0.83068]
DDM2(-1)	-0.000775 (0.00156) [-0.49793]	-0.732712 (0.26552) [-2.75958]	-0.395412 (0.19859) [-1.99112]	-2.49E-06 (8.2E-06) [-0.30391]
TC(-1)	-66.11059 (40.7388) [-1.62279]	7569.934 (6952.39) [1.08883]	-4707.390 (5199.92) [-0.90528]	0.265805 (0.21457) [1.23881]
C	5.292997 (2.17789) [2.43033]	-452.1577 (371.674) [-1.21654]	275.6341 (277.987) [0.99154]	0.031251 (0.01147) [2.72446]
R-squared	0.420741	0.584711	0.297674	0.177849
Adj. R-squared	0.298792	0.497282	0.149816	0.004765

اختبار العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة العامة في الجزائر باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة
2016-1990

Sum sq. resids	264.6476	7707607.	4311658.	0.007341
S.E. equation	3.732134	636.9172	476.3710	0.019657
F-statistic	3.450137	6.687817	2.013240	1.027528
Log likelihood	-62.85867	-186.2105	-179.2399	63.05306
Akaike AIC	5.654889	15.93421	15.35332	-4.837755
Schwarz SC	5.900317	16.17964	15.59875	-4.592327
Mean dependent	6.385417	14.86667	0.466667	0.032667
S.D. dependent	4.456910	898.2984	516.6409	0.019704
Determinant resid covariance (dof adj.)	3.51E+08			
Determinant resid covariance	1.38E+08			
Log likelihood	-361.1318			
Akaike information criterion	31.76098			
Schwarz criterion	32.74269			

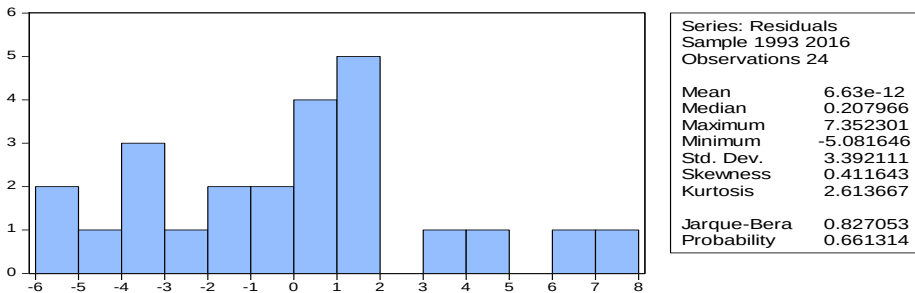
الملحق رقم (2): نتائج الاختبارات القياسية لبواقي معادلة الرقم القياسي لاسعار المستهلك

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.318611	Prob. F(2,17)	0.1287
Obs*R-squared	5.143605	Prob. Chi-Square(2)	0.0764

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.179265	Prob. F(4,19)	0.1104
Obs*R-squared	7.548039	Prob. Chi-Square(4)	0.1096
Scaled explained SS	3.816830	Prob. Chi-Square(4)	0.4314



الملحق رقم (3): نتائج الاختبارات القياسية لبواقي معادلة عجز الموازنة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.281047	Prob. F(2,17)	0.3032
Obs*R-squared	3.143337	Prob. Chi-Square(2)	0.2077

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.452143	Prob. F(4,19)	0.0279
Obs*R-squared	10.10119	Prob. Chi-Square(4)	8850.0
Scaled explained SS	7.857205	Prob. Chi-Square(4)	0.0970

